PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**14-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Concern in Switzerland over oil Reserves**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**TOTAL News**
REPORTER:	**Talal Salama**

قلق في سويسرا على مخزونات النفط

□ برن – طلال سلامة

■ سيكون الشهر الجاري مصيرياً بالنسبة إلى شركات النفط حول العالم، التي ترزح موازناتها تحت عبء سيتضح حجمه أكثر في الأسابيع المقبلة، نظراً إلى تراجع سعر برميل النفط وبغض النظر عن موازنات كهذه، ستكون الاحتياطات النفطية لدى هذه الشركات الشغل الشاغل لصنّاع القرار الدوليين. علماً أن هذه الاحتياطات لدى الشركات العربية والأجنبية المستخرجة للنفط تشكل صمام أمان، ومن دونها سيكون المستقبل التجاري للشركة قاتماً، سواء كانت أعمالها ضخمة أو صغيرة.

ويشير خبراء سويسريون إلى أن سعر برميل النفط المعروض للبيع في الأسواق يختلف عن ذلك المصنّف ضمن مخزون الاحتياط. إذ في وقت تراجع سعر برميل النفط العادي من مئة دولار إلى ما دون الخمسين أخيراً، يُلاحظ أن سعر برميل النفط الأميركي «ويت تكساس انترميديات» مثلاً، انخفض إلى ما دون ٨٠ دولاراً أي بنسبة ١٠ في المئة مقارنة بنهاية العام الماضي، عندما كان سعره مستقراً على ٨٨ دولاراً.

ويرى أساتذة في علوم الطاقة الدولية في جامعة «سان غالن»، أن الأوضاع السيئة للاحتياطات النفطية لدى الشركات مقلقة. إذ إضافة إلى قيمة الاحتياطات النفطية التي بدأت تتراجع وهي ستنعكس سلباً على الموازنات في الشهرين الجاري والمقبل، يواجه العالم مشكلة «الاحتياطات المؤكدة» أي تلك المكوّنة من نفط وغاز، والمتوقع استخراجها في السنوات الخمس المقبلة اعتماداً على ما يتوافر من تكنولوجيا في أسواق اليوم.

وفي حال بقي سعر النفط على مستوياته المتدنية، يمكن الجزم بأن تلك الاحتياطات الأكثر كلفة في الاستخراج»، لن تكون من ضمن «الاحتياطات المؤكدة»، أي تلك التي تُعتبر الثقل الأبرز في الموازنة المالية لأي شركة عاملة في قطاع الطاقة التقليدية.

ويواجه أكبر الشركات السويسرية المستخرجة للنفط مشاكل لوجستية في المقام الأول. وإذا تطرقنا إلى تداعيات أزمة تراجع سعر النفط وقيمة الاحتياطات النفطية معاً، لوجدنا أن الشركات الخمس الكبرى، وهي «توتال» و«بي بي» و«رويال داتش شل» و«شفرون» و «أكسون موبيل»، هي الأكثر تحسساً مقارنة بغيرها من الشركات المنافسة. إذ تدنّت احتياطاتها النفطية مثلاً بمعدل بليوني برميل، وهو التراجع الأبرز منذ عام ٢٠٠٨. أما معدل استبدال الاحتياطات النفطية، الذي يصل إلى مستوى معين كلما استمرت نشاطات استخراج النفط والغاز، فهوى الى ٨٤ في المئة وهذا أدنى سقف له منذ عام ٢٠١٠.

يُذكر أن مستثمرين سويسريين ضخوا أموالهم في شركات أميركية عاملة في استخراج الغاز والنفط الصخري الأميركي غارقة في ديون ضخمة، رهنت احتياطاتها النفطية لدى المصارف، بهدف الحصول على قرض. لكن انخفاض سعر النفط ساهم في تقليص نسبة ١٥ في المئة من قيمة هذه الاحتياطات دفعة واحدة. وتتخطى ديون هذه الشركات حالياً ٥٠ بليون دولار. لذا، لا يعلم المستثمرون السويسريون كيفية الخروج من أسهم هذه الشركات من دون أضرار بالغة.